استعراض لبعض التجارب الناجحة

- حتى نهاية خمسينات القرن الماضي كانت معظم دول شرق آسيا ومن بينها ماليزيا – موضوع هذه الدراسة – في مؤخرة الدول الآخذة في النمو. ولكنِ هذه الدول ومنذ مطلع ستينات القرن الماضي اتخذت مساراً تنموياً متسارع المعدلات حققت من خلاله قفزت تنموية هائلة تم وصفها بالمعجزة الآسيوية في بعض الكتابات ومنها المؤلف المهم الصادر من البنك الدولي عام 1993م بعنوان "المعجزة الشرق آسيوية: النمو الاقتصادي والسياسة العامة".

- مستلة من د. صالح 2009

- وكان ضمن ما وردٍ في هذا المؤلف حول تجربةٍ دول شرقٍ آسيا، أن هذه الدول حققت نموا اقتصاديا سريعا ومتكافئا اجتماعيا نتيجة لإتباعها مجموعة من السياسات الاقتصادية، التي كانت محصلتها النهائية توفير وتعزيز ثلاثة عوامل أساسية للنمو الاقتصادي في إطار من الإستقرار الاقتصادي الإجمالي. وأشار المؤلف إلى أن العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي التي تم توفيرها وتعزيزها هي:
  - تراكم رأس المال المادي والبشري بمعدلات مرتفعة.
  - التخصيص الكفؤ للموارد الاقتصادية.
  - التطور التقني المعزز للنمو الإقتصادي.

ملاحظات أولية

- تكتسب تجربة التنمية في ماليزيا أهمية خاصة للدول الإسلامية، كونها تجربة تتم في دولة إسلامية استهدفت التنمية والنهوض الاقتصادي في إطار سياسة منفتحة على العالم الخارجي. وتستمد هذه التجربة قيمتها وتفردها من أنها محاولة جريئة للدخول في دائرة العولمة مع الحفاظ على درجة كبيرة من هامش الوطنية الاقتصادية. يعود نجاح هذه المعادلة الصعبة وإلى حد كبير للقيادة الحكيمة لرئيس الوزراء الماليزي الدكتور مهاتير محمد، الذي ركز منذ مجيئه للحكم على ثالوث "النمو، التحديث والتصنيع" باعتباره يتضمن ثلاث أولويات اقتصادية وطنية. كما ركز على مفهوم: ماليزيا كشراكة بين القطاع العام والخاص، من ناحية، وشراكة بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى.

- وقد مر الاقتصاد الماليزي الحديث منذ أن نالت ماليزيا استقلالها في عام 1957 بمراحل عدة، فخلال الفترة الأولى الممتدة منذ الاستقلال حتى عام 1970 اعتمد الاقتصاد الماليزي بصورة أساسية على إنتاج المطاط والقصدير اللذان استوعبا نحو (36%) من إجمالي القوى العاملة، وشكل العائد من صادرات هذين المنتجين نحو (70%) من عوائد الصادرات الماليزية، ومثل بذلك المصدر الرئيس للنقد الأجنبي ونحو (28%) من الإيرادات الحكومية.

وقد اتجهت جهود الدولة خلال الفترة المذكورة إلى معالجة نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد، من خلال:

- التركيز على التنويع الاقتصادي،
- وتحديث القطاع الزراعي، وزيادة إنتاجيته، وتطوير المناطق الريفية
- التوسع في إنتاج بدائل محلية للمنتجات الصناعية المستوردة (في البداية، التركيز على السلع الاستهلاكية، ولكن هذه السياسة واجهت بعد سنوات من تبنيها مشكلة ضيق السوق المحلية، ذلك الضعف الذي كان أحد مسبباته سوء توزيع الدخول بين فئات المجتمع الماليزي آنذاك) .

- إلا أن الأوضاع قد تحسنت بعد أن أثمرت جهود تطوير القطاع الزراعي وتنويع أنشطته بدخول كل من الأخشاب وزيت النخيل كمنتجات رئيسية، كان لها إسهام ملموس في الحد من هيمنة صادرات المطاط و القصدير. ثم تلا ذلك اكتشاف البترول في ولاية سرواك، ثم احتل الإنتاج البترولي مكانته في الاقتصاد الماليزي، مما عزز هيكله الإنتاجي وأضاف إليه الكثير من النشاط و الحيوية. وعلى الرغم من إنجازات تلك الفترة، التي كان من بينها تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ متوسطه السنوي نحو (6%)، إلا أن انتشار ظاهرة الفقر وازدياد التباين في الدخل بين المجموعات العرقية المختلفة وازدياد حدة التوتر في المجتمع الماليزي، كانت من أهم التحديات التي برزت خلال المدة المذكورة.

- ووجدت ماليزيا نفسها أمام خيارين محوريين، يدفعها الأول للاستمرار في تحقيق معدلات نمو متواصل دون إعطاء أي اعتبار للمشاكل الاجتماعية وبغض النظر عن الآثار المستقبلية الضارة لذلك النمو المتسارع، أما الخيار الثاني، فيوائم بين توجهات النمو السريع والتوزيع العادل للثروة، ليكرس بذلك مفهوم النمو المتوازن على أرض الواقع، وفي ظل الأحداث المتفاقمة، ثار الجدل الفكري حول مسارات التنمية الحالية والمستقبلية وأهدافها ومدى محورية المواطن الماليزي في عملية التنمية.

- وتحت ضغوط التوترات الاجتماعية التي تفاقمت مع نهاية عقد الستينات، قررت ماليزيا إعادة النظر في توجهاتها وسياساتها وبرامجها التنموية السائدة آنذاك، وأخضعتها لتقييم نقدي شامل وعميق، محددة بذلك نقاط الضعف وأسلوب العلاج المناسب، وأسفرت تلك الجهود عن صياغة السياسة الاقتصادية الجديدة التي غطت الفترة 1970-1990.

- وبصفة عامة، فإنه يمكن القول أن ماليزيا اتبعت منهجاً عقلانياً وكفوءاً في إدارة دفة اقتصادها خلال الفترة 1970 – 2006، وأسفرت تلك الإدارة عن نمو اقتصادي متواصل بلغ معدله السنوي نحو (5%) في المتوسط، وكان أحد نتائج ذلك النمو الاقتصادي، بلوغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 نحو (17,687) رنجت أي نحو (4654.5) دولار، وهو ما يضع ماليزيا في مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع حسب تصنيف البنك الدولي.

- وقد صاحب ذلك النمو المضطرد تحسن مستمر في أوضاع ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، حيث تم تحقيق فوائض متتالية مكنت ماليزيا من تسديد جزء كبير من ديونها الخارجية، وأتاح لها اعتمادا متزايدا على مواردها المحلية، التي تم مزجها بكفاءة واقتدار مع الموارد ذات المصدر الخارجي (كالاستثمارات الأجنبية المباشرة) وتوظيفها في خدمة الاقتصاد الماليزي، والارتقاء به إلى مستويات أرقى وأرفع ، فأمكن من خلال ذلك الاستخدام الكفء والفعال للموارد الاقتصادية تحقيق نقلات واضحة وملموسة في مستوى معيشة المواطنين الماليزيين ونوعية حياتهم.

- ولقد أرست ماليزيا أسساً قوية وراسخة لتنمية مستدامة، تعتمد بشكل رئيسي على الموارد الذاتية البشرية والمادية، فاهتمت بتنمية رأس المال البشري وتوفير التمويل المحلي للاستثمارات في الأصول الإنتاجية من خلال تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين وتطوير الأوعية الادخارية، وخصصت الحكومة الماليزية قدراً كبيراً من الموارد لبناء منظومة متكاملة ومتطورة من التجهيزات الأساسية، كما اهتمت بإيجاد بيئة أعمال مواتية وجاذبة للاستثمار المحلى والأجنبي، ونجحت بدرجة عالية في تشكيل علاقاتها الاقتصادية الخارجية وتطويرها بالكيفية التي تخدم أهدافها التنموية.

- وتبنت ماليزيا سياسات داعمة لقطاع الأعمال، شملت التحسين المستمر لمستوى الخدمات الحكومية وخفض التكاليف المتعلقة ببدء نشاطات الأعمال من خلال إزالة المعوقات البيروقراطية، وتحسين مستوى الشفافية ومحاصرة الفساد. وكانت محصلة تنفيذ تلك السياسات والإجراءات الإيجابية في ظل البنية الأساسية القوية للاقتصاد الماليزي، تواصل النمو الاقتصادي والتطوير الهيكلي والمؤسسي بوتائر عالية، برزت من خلالها معالم النموذج التنموي الماليزي وخصائصه المميزة.

التخطيط للتنمية

- لقد فرض الواقع العملي والتحديات الجمة الداخلية والخارجية على ماليزيا منهجية تجزئة الأهداف الكبرى والسعي لتحقيقها بصورة متدرجة و مرحلية. ولأجل ذلك تم تبني التخطيط بآفاقه الزمنية المختلفة (طويل – متوسط – قصير الأجل)، وكان لذلك أثر فعال في بلورة الهيكل التنظيمي لإدارة الاقتصاد الماليزي وتحديد مهام مكوناته المختلفة.

- ويعتبر **المجلس الوطني للتخطيط** أعلى جهة مختصة بشأن القرار المتعلق بالسياسة العامة للدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وهو عبارة عن لجنة اقتصادية منبثقة من مجلس الوزراء، تضم في عضويتها مجموعة من الوزراءِ الرئيسيين. وبالإضافة **للمجلس الوطني للتخطيط**، فإن هناك مجلسا وزاريا آخر يختص بالشؤون الاقتصادية هو **المجلس الوطني للتنفيذ**، الذي يهتم بالمسائل المتعلقة بتنفيذ البرامج والمشروعات .

شكل (1): هيكل جهاز التخطيط الماليزي

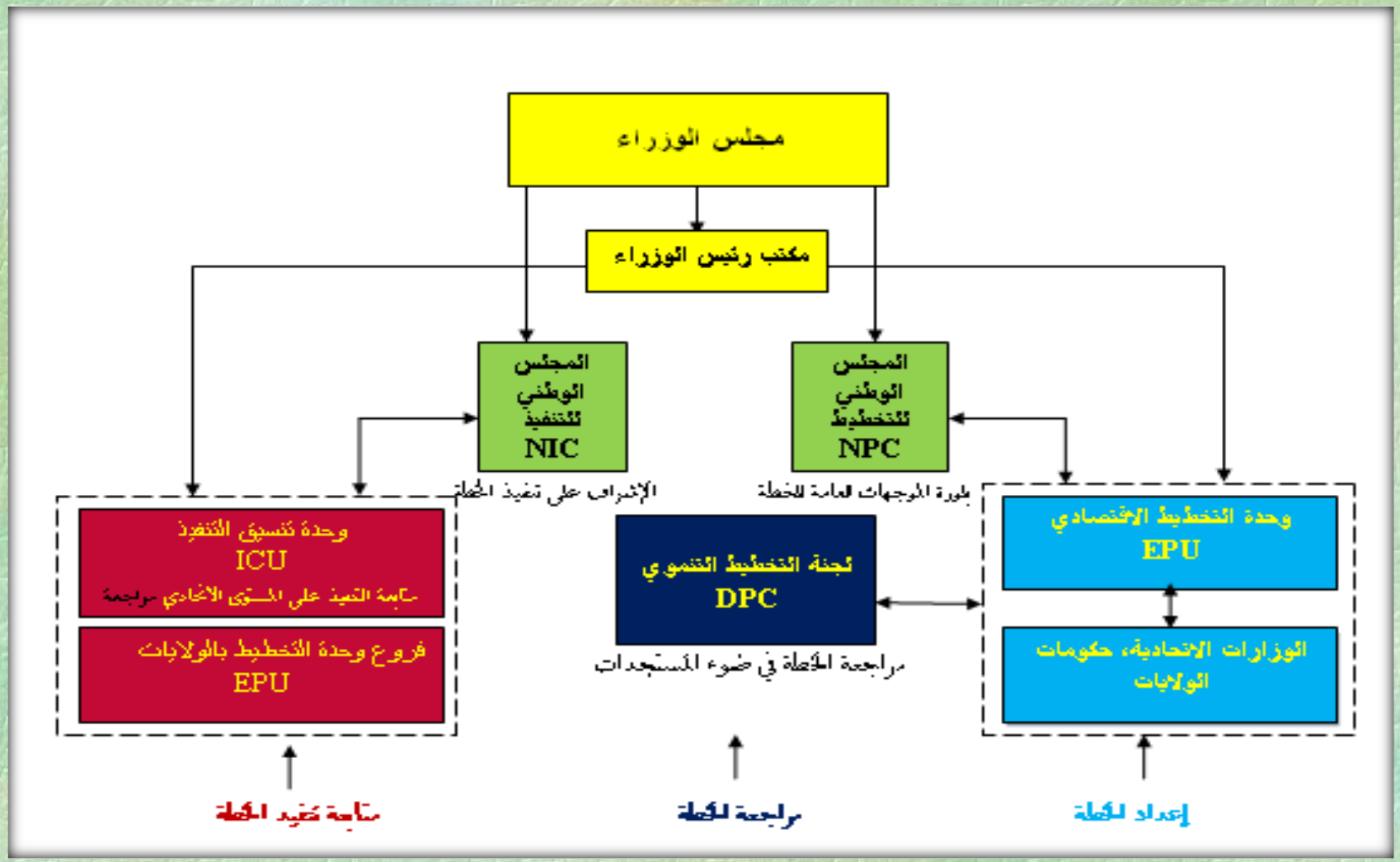

- وعليه فإن عملية التخطيط في ماليزيا بمراحلها المختلفة (إعداد – مراجعة – تنفيذ – متابعة تنفيذ للخطط) تتم تحت إشراف مباشر من رئيس الوزراء والمجالس الوزارية، وتضمن مشاركة فعالة من قبل الجهات المختصة (وحدة التخطيط الاقتصادي، الوزارات، حكومات الولايات، لجنة التخطيط التنموي ووحدة تنسيق التنفيذ)، ومن خلال ذلك الجهد المشترك تتكامل عملية التخطيط بعناصرها ومراحلها المختلفة وفق آليات تضمن جودة الخطط وكفاءة تنفيذها . وتستند فلسفة التخطيط للتنمية في ماليزيا على المرتكزات التالية:

- نظام اقتصادي مختلط يلعب فيه القطاع الخاص دوراً حيوياً بمساندة الدولة.
- تقوم الدولة برسم الخطوط العريضة لمحاور السياسات والتوجهات لمسار الاقتصاد، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- يوضع للقطاع الخاص السياسات المناسبة والإطار المؤسسي والتجهيزات الأساسية الضرورية، التي تمكنه من المساهمة بجرية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

- فإن عملية التخطيط للتنمية تتم على مستوى ثلاثة آفاق زمنية متتالية هي: المدى الطويل، المدى المتوسط والمدى القصير، تتكامل في ما بينها لتحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد الماليزي، وذلك على النحو التالي:

شكل (2): مسار عملية التخطيط الاقتصادي في ماليزيا وأفقها الزمني

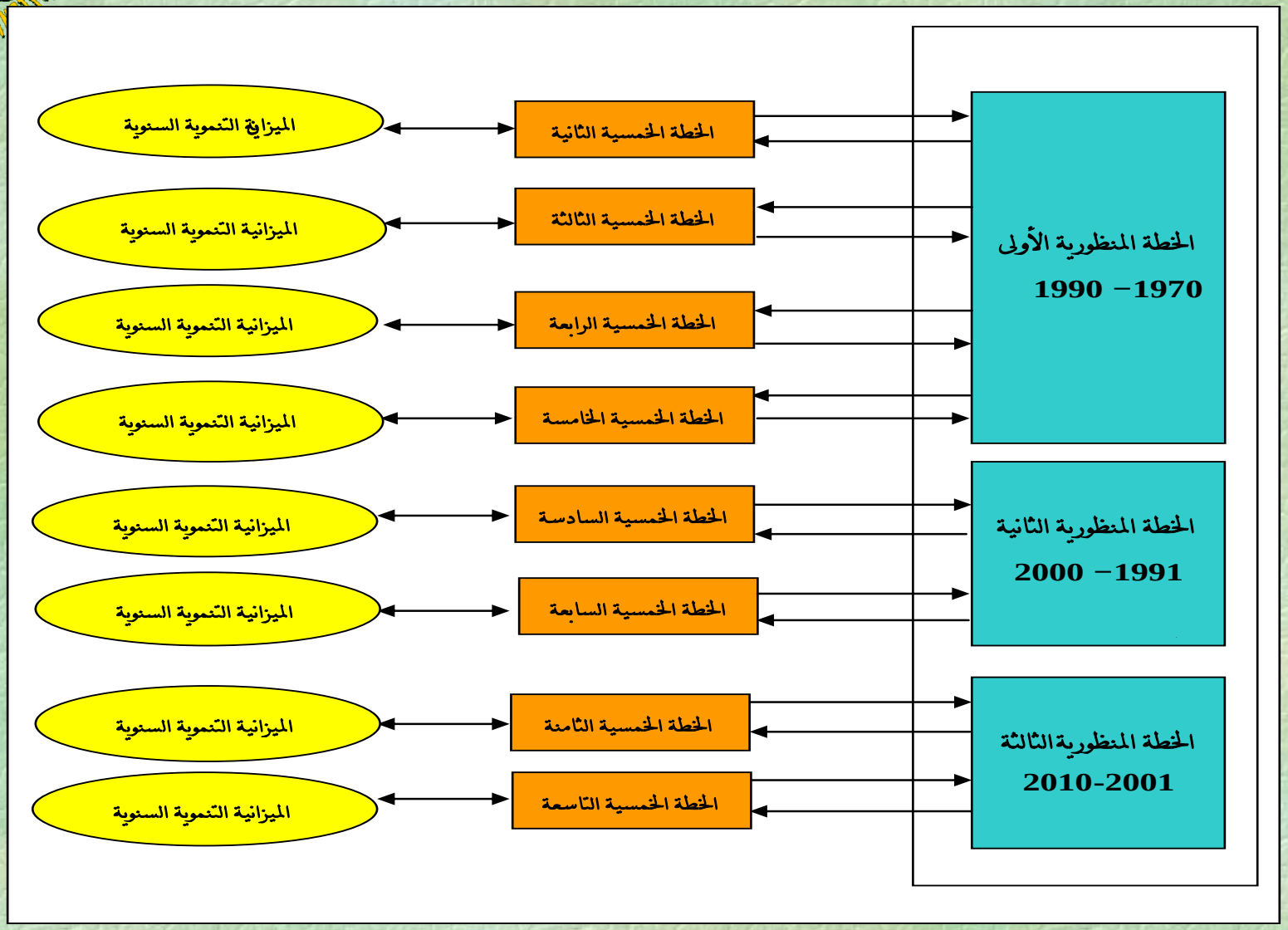

السياسات الاقتصادية الرئيسية في ماليزيا

- **السياسة الاقتصادية الجديدة 1970-1990:** كانت سياسة التنمية الماليزية قبل عام 1970 تهدف بشكل أساسي إلى تسريع النمو الاقتصادي، مع التركيز على حفز الصادرات الماليزية وتنمية أسواقها العالمية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الماليزي قد نمى بمعدلات حقيقية مرتفعة خلال فترة ما بعد الاستقلال وحتى عام 1970، بلغ متوسطها السنوي نحو 6%، إلا أنه لم يكن هناك من اهتمام كاف بالجوانب التوزيعية، أي الجوانب المتعلقة بالتوزيع العادل لعوائد النمو والثروة بين أفراد المجتمع، الأمر الذي نتج عنه اختلالات اقتصادية واجتماعية بين المجموعات العرقية المختلفة. وكما تقدم ذكره، فقد أدى انتشار الفقر والتباين في مستويات الدخول بين تلك المجموعات إلى ازدياد حدة التوتر في المجتمع الماليزي، مما استلزم صياغة سياسات للتصدي لذلك الوضع ومعالجته.

- من أهم الملامح البارزة لِلسياسةِ الاقتصادية الجديدة تركيزها على النمو السريع للاقتصاد، كونه شرطا مهما لتوفير الفرص الاقتصادية للفقراء والمجموعات العرقية المحرومة، وتمكينهم من المشاركة في النشاطات الاقتصادية، مما يسهم في انتشالهم من الفقر وتحسين أوضاعهم المعيشية. فقد كان من منطلقات السياسة الاقتصادية الجديدة أن عدالة التوزيع يجب أن تتحقق في إطار ديناميكي، يتم فيه إيجاد ثروات جديدة يتم توزيعها بصورة عادلة، وليس من خلال إعادة توزيع ما هو قائم وموجود من ثروات مملوكة للأفراد، وبالتالي عدم المساس بالمكتسبات السابقة للعرقيات المختلفة، التي استفادت من الأوضاع السائدة في المرحلة السابقة لتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة، وذلك حرصا من الدولة على ترسيخ مبدأ الوئام الاجتماعي بين كافة أفراد المجتمع، وتوفير البيئة الاجتماعية المناسبة لتطبيق السياسة الجديدة.

- كما أعطت السياسة الاقتصادية الجديدة قدراً كبيراً من الاهتمام للتنمية البشرية، لإعادة تأهيل الكوادر البشرية الوطنية وإكسابها المزيد من المهارات، ورفع قدراتها للاندماج بصورة أكبر في فعاليات النشاط الاقتصادي. وقد ركزت البرامج المنفذة للسياسة الاقتصادية الجديدة على المشاريع التي تولد الدخل، واقتصرت المساعدات المباشرة المقدمة في إطار هذه السياسة على الحالات الاستثنائية فقط، وكان الهدف من ذلك ضمان اعتماد الفقراء على أنفسهم في المشاركة بالنشاطات الاقتصادية، عملاً بمبدأ أن الدولة تساعد الفقير ليساعد نفسه.

- وقدٍ غطت تلك البرامج كافة أقاليم ماليزيا و نالت المناطق الريفية حظا وافراً منها، حيث تضمنت معظم استراتيجيات التنمية الريفية برامج لاستئصال الفقر، تم بموجبها توفير فرص وظيفية لسكان المناطق الريفية وزيادة ملكيتهم من الأراضي الزراعية، ومدهم بالمدخلات والخدمات الزراعية المساعدة، وتشجيع نمو الصناعات الصغيرة في القرى. و كان الهدف من وراء تلك البرامج زيادة الدخول في المناطق الريفية بمعدلات تفوق معدلات النمو في المناطق الحضرية ذات الدخول المرتفعة، بما يؤدى في نهاية الأمر إلى تقليص الفوارق في الدخول بين الريف والحضر.

- وامتد نشاط البرامج الموجهة للمناطق الريفية إلى توفير التجهيزات الأساسية، مثل الطرق والكهرباء والماء، والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والدعم الغذائي، بالإضافة إلى توفير وحدات سكنية لقاطني السكن العشوائي، الأمر الذي أسهم بصورة كبيرة وفعاله في رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة في تلك المناطق. من جانب آخر، ركزت برامج إعادة هيكلة المجتمع على عدة محاور هامة هي:
  - إنشاء مؤسسات متخصصة تحقق المصالح الاقتصادية للسكان الأصليين وتحمل الأعباء عنهم.
  - اعتماد ترتيبات وأحكام خاصة لتسهيل مشاركة السكان الأصليين في النشاط الاقتصادي.

- تقديم مساعدات مالية ونقدية لرجال الأعمال من السكان الأصليين كجزء من المجموعات الموجهة نحو تنمية قطاع الأعمال الماليزي بصفة عامة، وزيادة ملكيتهم في المشروعات.
- تسريع تنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية وتوسيع نطاقها، مع الاهتمام بتوفير الأعداد الكافية من المدارس ذات التجهيزات الحديثة، وإمدادها بالمدرسين الأكفاء خاصة في المناطق الريفية.
- زيادة ملكية السكان الأصليين في مشاريع الخصخصة.
- تخفيض عدم التوازن في التوظيف، لجعله يعكس التكوين العرقي القائم في مختلف القطاعات والمستويات الوظيفية في كافة ولايات ماليزيا، بالإضافة إلى مراعاة الربط بين النمو السريع في القطاعات وأنماط توزيع العمالة بينها، وذلك لضمان تحقيق أقصى استيعاب ممكن للعمالة الوطنية في دائرة النشاط الاقتصادي.

- وبصورة اجمالية، كان سِجل الإنجازات التي تحققت عبر تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة باهراً ومتميزا، فقد نتج عن الأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي بصورة شاملة في عملية التنمية الماليزية وتطبيق إستراتيجية مكافحة الفقر وإعادة هيكلة المجتمع تحقيق تحسن ملحوظ في توزيع الدخل، حيث انخفضت نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر من 49.3% في عام 1970 إلى 16.5% بنهاية مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1990 .

- **سياسة التنمية الوطنية 1991-2000:** أعلنت الحكومة الماليزية في عام 1991 أن هدفها هو أن تصبح ماليزيا بحلول عام 2020م، أمة صناعية متقدمةٍ، من خلال استدامة معدل النمو الاقتصادي عند مستوى الـ 7% سنوياً، وإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي بصفة خاصة، وذلك باعتماد منهج التحديث التقني وزيادة المحتوى المعرفي في المنتجات الصناعية كأساس لإحداث نقلة نوعية في القطاع الصناعي وعبره في الاقتصاد ككل، من خلال التشابكات الأمامية والخلفية. وقد حددت الرؤية المستقبلية تسعة تحديات إستراتيجية على النحو التالي :

- التحدي الأول: توحيد الأمة الماليزية.
- التحدي الثاني: إيجاد مجتمع ماليزي حر وآمن ومتطور.
- التحدي الثالث: تشجيع بناء مجتمع ديمقراطي ناضج.
- التحدي الرابع: قيام مجتمع ذو أخلاق فاضلة.
- التحدي الخامس: تكوين مجتمع حر ومتسامح.
- التحدي السادس: تأسيس مجتمع علمي ومتقدم.
- التحدي السابع: إنشاء مجتمع الرفاهية.
- التحدي الثامن: تحقيق العدالة الاقتصادية، بمعنى تحقيق التوزيع العادل لثروات الأمة.
- التحدي التاسع: إنشاء اقتصاد متطور ومزدهر تسود فيه المنافسة ويتسم بالديناميكية والمرونة.

- وقد حرصت دولة ماليزيا عند التوجه لتنفيذ رؤيتها المستقبلية لعام 2020 على تبني مبدأ التدرج، فأعدت الخطة المنظورية الثانية التي غطت الفترة (1991-2000)، ثم الخطة المنظورية الثالثة التي تغطي الفترة (2001-2010)، وارتبط تنفيذ هاتين الخطتين المنظورتين بسياستين رئيسيتين للدولة الماليزية تم تبنيهما كمرجعية عامة لسياسات الخطط المنظورية، فتم تضمين الخطة المنظورية الثانية في إطار سياسة التنمية الوطنية 1991-2000، التي حلت محل السياسة الاقتصاديةٍ الجديدة 1970-1990، واحتوت على نقلات كبيرة، وأعطت أبعادا جديدة لجهود التنمية، مع مواصلة تبني نطاق من السياسات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الجديدة.

- أما الخطة المنظورية الثالثة، فقد تم إعدادها في إطار سياسة الرؤية الوطنية 2001-2010، التي تعد تطويراً لسياسة التنمية الوطنية، فضلاً عن كونها حلقة من حلقات تنفيذ الرؤية المستقبلية لعام 2020، وفي ما يلي أهم ملامح سياسة التنمية الوطنية وسياسة الرؤية الوطنية:

- تمثل الهدف الأساسي لسياسة التنمية الوطنية في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، مع الالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ مبدأ الأمة الماليزية الواحدة. ومن هذا المنطلق، ركزت سياسة التنمية الوطنية على ضرورة إرساء دعائم اقتصاد ديناميكي قادر على إيجاد المزيد من الفرص أمام كافة المواطنين، ويتيح الموارد اللازمة لتوسع النشاط الاقتصادي. وقد حرصت هذه السياسة على توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص، وتحويل الاقتصاد الماليزي إلى اقتصاد صناعي حديث يلعب دورا محوريا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لماليزيا، ويكون قادرا على مواجهة التحديات المحلية والعالمية.

شكل (3): السياسات الاقتصادية الرئيسية في ماليزيا

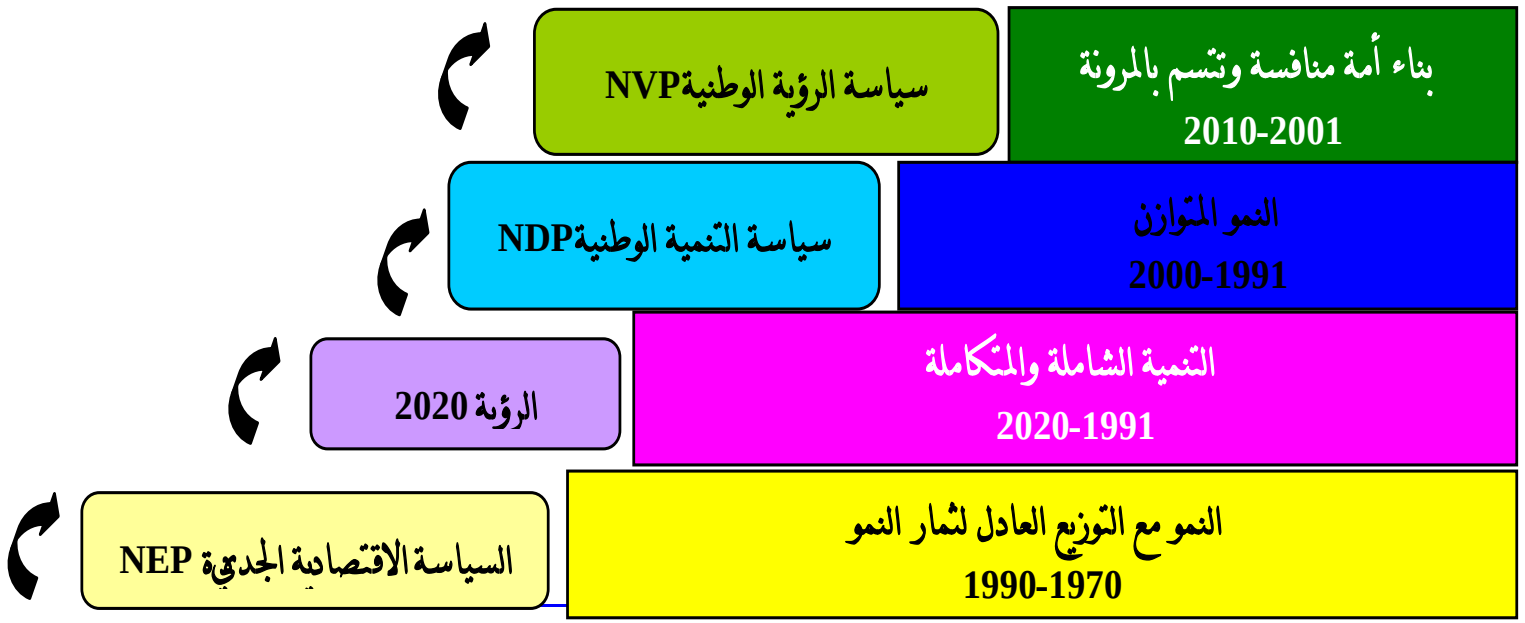

- **سياسة الرؤية الوطنية 2001-2010:** جاءت سياسة الرؤية الوطنية كحلقة من حلقات السياسات الاقتصادية المتواصلة، التي اتبعتها ماليزيا لمواجهة تحديات الرؤية الماليزية حتى عام 2020، وارساء قواعد اقتصاد قوى ومتطور ينعم فيه المجتمع بعدالة التوزيع، والحرية، ومستوى معيشي مرتفع، وتعاون فعال بين أبنائه في ظل شراكة اجتماعية متميزة، وبيئة فعالة تفجر الطاقات الخلاقة لدى أبنائه، وبما يزيد من القدرات الابتكارية والتنافسية لماليزيا في مواجهة المنافسة العالمية التي تفرضها بيئة العولمة، ويحقق في النهاية هدف الأمة الواحدة المتطورة.

ركزت المحاور الرئيسية لسياسة الرؤية الوطنية على:

- تطوير أجهزة الدولة وتحديثها بصورة كبيرة لرفع كفاءة الإدارة الحكومية وتحسين نوعية الخدمات العامة، وبناء دولة تتسم بالمرونة والديناميكية، وتعزيز قدرة القطاعات المالية والمؤسسية لمواجهة الصدمات
- بناء القدرات التنافسية لمواجهة المنافسة العالمية (تعميق البعد المعرفي في الاقتصاد الماليزي واحداث نقلة نوعية في حجم المحتوى المعرفي للمنتجات الماليزية، وتكثيف عمليات البحث العلمي وتوطين واستنباط التقنيات الحديثة).
- تنمية الموارد البشرية لتوسيع نطاق القوى العاملة التي تتسم بالمهارات والمعرفة الحديثة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للعمالة الوطنية (تحسين لمنظومة التعليم والتدريب الماليزية ودعم نظام معلومات سوق العمل المحلي).

شكل (4): أهم أركان سياسة الرؤية الوطنية

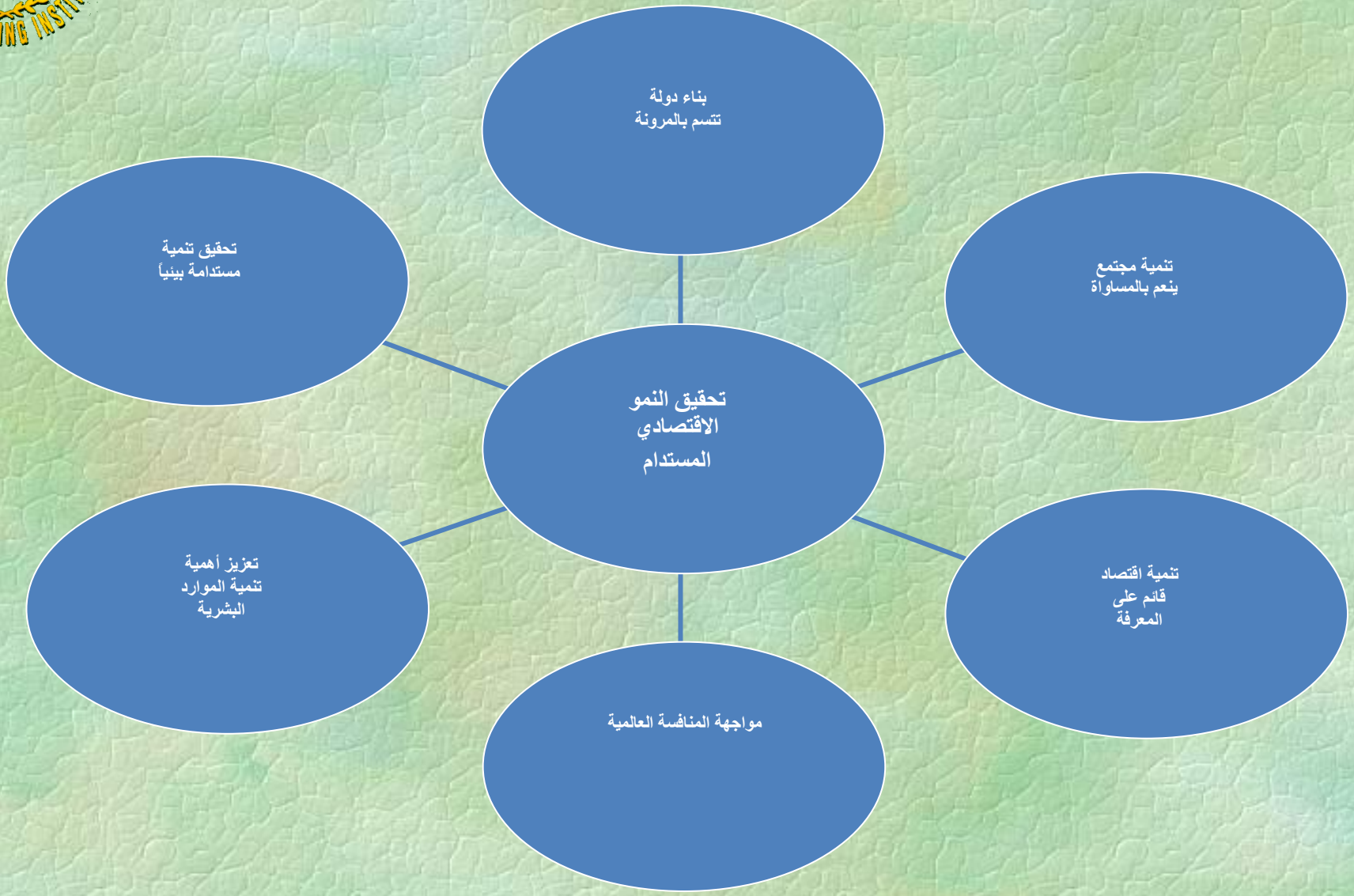

- يلخص الجدول رقم (1) بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي الرئيسية للخطة المنظورية الأولى مقارنة بما استهدفته الخطة.

جدول رقم (1): المستهدف والمحقق من المؤشرات الاقتصادية الكلية للخطة المنظورية الأولى 1971-1990

البنود	المستهدف		المحقق	
	معدل النمو %	مؤشرات أخرى %	معدل النمو %	مؤشرات أخرى %
الناتج المحلي الإجمالي	8.0		6.7	
الاستهلاك الخاص	6.2		6.1	
الاستهلاك العام	9.1		7.1	
الاستثمار الخاص	8.5		9.8	
الاستثمار العام	10.1		10.5	
الصادرات	7.1		9.1	
الواردات	5.2		9.7	
القوى العاملة	3.3		3.3	
معدل البطالة كنسبة من القوى العاملة		3.6		6.0
الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		30.0		31.6
الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		22.3		33.8

المصدر: Economic Planning Unit, opp2, 1991-2000, opp3, 2001-2010 .

- **الخطة المنظورية الثانية 1991-2000** : عُرفت الفترة ما بين 1991-2000 بفترة الازدهار والتنوع وتزامنت بدايتها مع إعلان الرؤية المستقبلية للاقتصاد الماليزي، التي هدفت إلى أن تصبح ماليزيا أمة متطورة بحلول عام 2020. كما تم خلال تلك الفترة إعلان تنفيذ سياسة التنمية الوطنية التي كان هدفها الأساسي تسريع النمو الاقتصادي مع مراعاة عدالة التوزيع.

- تتلخص أهم الأهداف الاقتصادية الكلية للخطة المنظورية الثانية 1991-2000 في الآتي:
  - تحقيق معدل نمو سنوي حقيقِي للناتج المحلي الإجمالي قدره 7% خلال مدة الخطة، وذلك استنادا إلى معدلات النمو المتوقعة للاقتصاد العالمي، وما تتمتع به ماليزيا من موارد طبيعية وبشرية، والسياسات المتبعة لتمكين القطاع الخاص من تفعيل دوره البناء، وإمكانيات التمويل المحلية المتوقعة من المدخرات الوطنية والنمو المتوقع لتلك المدخرات، والجهود المبذولة في مجال الابتكارات التقنية وتنمية الموارد البشرية.

- الاستثمارات الخاصة بمعدل سنوي متوسط قدره 8% خلال فترة الخطة، لترتفع قيمتها من 23.8 مليار رنجت في بداية الخطة إلى نحو 51.4 مليار رنجت في عام 2000. كما استهدفت الخطة أن ينمو الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي متوسط قدره (7.2%). وتوقعت الخطة أن يشكل الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الخاص قوة الدفع الرئيسية للنمو الاقتصادي.
- نمو الصادرات بمعدل سنوي متوسط قدره 6.3%، مع إحداث تغيير جذري في هيكل الصادرات لصالح السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية. وعلى الرغم من الزيادة المتوقعة في صادرات السلع الأولية الناجمة عن زيادة الصادرات النفطية ، إلا أن الخطة توقعت انخفاض نصيبها في إجمالي الصادرات، بينما توقعت زيادة مساهمة الصادرات من السلع المصنعة في إجمالي الصادرات من 58.8% في عام 1990 إلى 81.8% في عام 2000.

- إحداث زيادة كبيرة في نسبة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، لمقابلة الطلب المتنامي عليها، وذلك على حساب سلع الاستهلاك المباشر.
- المحافظة على معدلات التضخم السائدة خلال الخطة المنظورية الأولى وقدرها (4.6%)، وذلك على الرغم من توقع نمو الرقم القياسي لأسعار الواردات بأكثر من 5% خلال فترة الخطة، وما لذلك من آثار على معدلات التضخم داخل ماليزيا.
- تخفيض معدل البطالة إلى 4% في عام 2000 مقارنة بنحو 6% في عام 1990، وذلك في ضوء نمو العرض من العمالة بنحو 2.9%، ونمو الطلب عليها بمعدل 3.1% خلال مدة الخطة.

- كما حققت الخطة المنظورية الثانية لدولة ماليزيا العديد من الإنجازات في مختلف المجالات. فعلى صعيد أداء الاقتصاد الكلي، يمكن رصد الإنجازات التالية:
  - حقق الاقتصاد نمواً سنوياً متوسطاً قدره 7%، وهو المعدل الذي استهدفته الخطة المنظورية الثانية. وقد حدث ذلك على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي مرت بها ماليزيا خلال الفترة 1997-1998.
  - زيادة معدل دخل الفرد من نحو 5616 رنجت في بداية الخطة إلى نحو 8188 رنجت في عام 2000.

- ساهم نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج والبالغ نحو 1.8% بنسبة 25.5% من نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الخطة نتيجة للتطور المطرد في تقنيات الإنتاج المستخدمة، مقابل مساهمة بلغت نحو 13% خلال الخطة المنظورية الاولى. في حين ساهم النمو الراجع لرأس المال بنحو 50.2% من نمو الناتج المحلى الاجمالى، أما مساهمة النمو الراجع لعنصر العمل المباشر، فقد انخفضت إلى نحو 24.3% في الخطة المنظورية الثانية مقابل 36.1% في الخطة المنظورية الاولى (جدول 2).

جدول (2): مساهمة عناصر الإنتاج في النمو (%)

الفترة	المؤشر	عنصر العمل	عنصر رأس المال	الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
الخطة المنظورية الأولى	معدل النمو	2.4	3.4	0.9	6.7
OPP1	المساهمة	36.1	50.9	13	100
الخطة المنظورية الثانية	معدل النمو	1.7	3.5	1.8	7
OPP2	المساهمة	24.3	50.2	25.5	100

المصدر: Economic Planning Unit , "The Third Outline Perspective Plan 2001-2010", opcit, P 66 .

- حققت الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في القطاع الصناعي نمواً سنويا قدره 5.1% خلال فترة الخطة.
- وفي جانب الطلب، ساهم كل من الاستثمار العام والصادرات من السلع والخدمات بالنصيب الأكبر في النمو الاقتصادي خلال مدة الخطة.
- توسعٍ الاستثمار العام ونمى بمعدل حقيقي قدره 10.5% في المتوسط سنويا، ليبلغ نحو 32.7 مليار رنجت عام 2000 مقابل 12.1 مليار رنجت عام 1990 ويمثل نحو 15.4 % من الناتج المحلى الإجمالي.

- حققت الصادرات السلعية نمواً كبيراً خلال فترة الخطة، حيث نمت بنحو 12.4% في المتوسط سنويا. ومن جهة أخرى ارتفعت مساهمة الصادرات الصناعية من 58.8% في عام 1990 إلى نحو 85.2% من إجمالي الصادرات السلعية، بعد أن حققت معدل نمو بلغ 21.1 % في المتوسط سنويا، مقابل انخفاض الأهمية النسبية لكل من الصادرات الزراعية والصادرات التعدينية إلى نحو 6.1 % و7.2% عام 2000 مقارنة بـ 19.6% و18.3% على التوالي في عام 1990.
- نمت الواردات السلعية بمعدل سنوي قدره 11.4% في المتوسط خلال مدة الخطة، وكان معظمها من السلع الوسيطة و الرأسمالية التي تطلبها التوسع الكبير في القطاع الصناعي حيث مثلت نحو 88.9 % من إجمالي الواردات السلعية لعام 2000.

- حققت أوضاع ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال مدة الخطة، وبصفة خاصة حقق الحساب الجاري فائضا قدره نحو 31.1 مليار دينار في عام 2000 وبما يمثل 11% من الناتج المحلى الإجمالي.
- بلغ متوسط معدل التضخم نحو 3.4% سنويا خلال مدة الخطة، وشهدت فترة الخطة استقرارا في الأسعار بشكل عام.
- سجل الاقتصاد الماليزي خلال مدة الخطة مستوى عال في نمو المدخرات الوطنية، التي ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31.6% في عام 1990 إلى نحو 39% في نهاية مدة الخطة، وهو ما فاق النسبة التي استهدفتها الخطة وهي 36.2% من جهة أخرى بلغت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 29% في عام 2000، وهي نسبة أقل من النسبة التي استهدفتها الخطة لذلك العام وهي 34.5%.

- ونتج عن تلك التطورات في مجالي الاستثمار والادخار أن بلغ حجم الفائض في ميزان الموارد (الادخار – الاستثمار) نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000، بينما لم تزد الخطة المستهدفة له عن 1.7%.
- توسعت فرص التوظيف خلال مدة الخطة ونمت بمعدل سنوي قدره 3.3%. وبقيت معدلات البطالة في أدنى مستوياتها، إذ بلغ معدل البطالة نحو 3.1% في عام 2000 مقارنةً بمعدل 4% توقعته الخطة.
- شهدت مدة الخطة تغيراً هيكلياً في تركيبة قوة العمل نتيجة للزيادة في الإنتاج كثيف رأسِ المالِ واستخدام التقنيات الحديثة، وسجلت المهن التقنية والمهنية نمواً كبيراً وشكلت نحو 28.8% من فرص العمل الجديدة التي توفرت خلال مدة الخطة.

- يلخص الجدول رقم (3) أبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي الرئيسية للخطة المنظورية الثانية مقارنة بما استهدفته الخطة.

جدول (3): المستهدف والمحقق من المؤشرات الاقتصادية الكلية للخطة المنظورية الثانية 2000 – 1991

البنود	المستهدف		المحقق	
	معدل النمو %	مؤشرات أخرى %	معدل النمو %	مؤشرات أخرى %
الناتج المحلي الإجمالي	7		7	
الاستهلاك الخاص	7.2		5.5	
الاستهلاك العام	5.8		5.5	
الاستثمار الخاص	8.0		2.9	
الاستثمار العام	0.4-		10.5	
الصادرات	6.3		12.4	
الواردات	5.7		11.4	
القوى العاملة	2.9		3.3	
معدل البطالة كنسبة من القوى العاملة		4		3.1
الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		36.2		39
الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		34.5		29

المصدر: Ibid, PP 67, 69, 71 .

- **الخطة المنظورية الثالثة 2001 -2010**: مع بداية الألفية الثالثة دخل الاقتصاد الماليزي مرحلة جديدة تزامنت مع العقد الثاني من التنمية في ظل الرؤيةٍ لعام 2020، ورفعت ماليزيا شعار نحو اقتصاد مرن وتنافسي بدءا من عام 2001 وما بعدها. وشرعت ماليزيا بتنفيذ ما يعرف بسياسة الرؤية الوطنية، مركزة على إيجاد اقتصاد مرن ومنافس عالميا.

- وتستهدف الخطة تحقيق نمو متسارع يرتكز إلى تعزيز القدرات والطاقات المحلية وتحسين أساليب الإنتاج وتقنياته، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وتحقيق ميزات سعرية للمنتجات الماليزية، تساهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الماليزي في السوق العالمي. وترمي الخطة أيضا إلى إتاحة فرص متنامية للقطاع الخاص في قيادةٍ عملية التنمية وزيادة دور السكان الأصليين في فعالياتها المختلفة، إسهاما في تعزيز دخولهم وتحسين نوعية حياتهم وبناء مجتمع ماليزي عادل. وترتكز الاستراتيجيات القطاعية للخطة المنظورية الثالثة على ما يلي:

- تقوية قطاع الصناعة التحويلية من خلال تطوير روابط قوية بين وحداته، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناعات العنقودية، فضلاً عن تحسين القاعدة الصناعية التقنية في سياق التوجه نحو زيادة سرعة التحولات الهيكلية في الاقتصاد لتهيئته للتكيف مع العولمة.
- إعادة هيكلة وتحديث القطاع الزراعي ليكون أكثر ديناميكية وتنافسية.
- تعزيز أوضاع قطاع الخدمات ليكون قوة دفع رئيسية للنمو الاقتصادي.
- توسيع نطاق تغطية التجهيزات الأساسية والمنافع العامة، وكذلك تحسين كفاءة ونوعية الخدمات المقدمة.

- حسين إمكانية الوصول للخدمات الاجتماعية ونوعيتها، من أجل تحسين نوعية الحياة بما يحقق آمال وطموحات المواطنين في حياة كريمة.
- تسريع معدلات بناء القدرات والطاقات في مجال العلوم والتقنية، وتشجيع أنشطة البحث والتطوير لتعزيز التنافسية والكفاءة.
- تعزيز الاستخدام الأخلاقي لتقنية المعلومات والاتصالات في كل قطاعات الاقتصاد الماليزي لتعزيز الإنتاجية، وزيادة المحتوى المعرفي للفعاليات الاقتصادية المختلفة.
- إعادة هيكلة القطاع المالي وزيادة قدرته على مواجهة الصدمات والتفاعل بمرونة مع متطلبات عملية التنمية.

- تنمية قوى عاملة قادرة على مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، ومؤهلة لتغطية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل، بما يعكس انسجام مخرجات منظومة التعليم والتدريب مع احتياجاته.
- زيادة الفرص التعليمية والتدريبية للفقراء، من أجل إكسابهم المهارات التي تتيح لهم فرص الانتقال بسهولة من القطاعات ذات الدخول المنخفضة، إلى القطاعات ذات الدخول المرتفعة، مما يسهم في تحسين دخولهم وأوضاعهم المعيشية .

- وتتلخص أهم توجهات الخطة المنظورية الثالثة على الصعيد الاقتصاد الكلي في الآتي:
- تحسين الإنتاجية من خلال تعزيز مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي الكلي.
- تحقيق نمو يستند إلى الطلب المحلي.
- تعزيز دور القطاع الخاص في قيادة دفة الاقتصاد.
- تحقيق توازن مستدام في ميزان المدفوعات.
- ترقية أداء قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.
- تحقيق أدنى نسبة ممكنة لمعدل التضخم واستقرار الأسعار.
- تحقيق فائض في موازنة القطاع العام.
- تحقيق نسبة معقولة في مستوى المدخرات الوطنية كمصدر هام للاستثمارات.

- وفي إطار هذه التوجهات، فقد حددت الخطة المنظورية الثالثة أهم أهدافها الكلية في الآتي:
- تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ في المتوسط 7.5%، مع مواصلة التطوير الهيكلي للاقتصاد الماليزي لصالح القطاع الصناعي ليمثل نحو 36% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، بعد أن يحقق معدل نمو قدره 8.5% في المتوسط سنويا .
- نمو الاستثمار الخاص بمعدل سنوي متوسط قدرة 12.7% والاستهلاك الخاص بمعدل سنوي قدره 7.4%. وتتوقع الخطة أن يشكل الإنفاق الخاص (الاستثماري والاستهلاكي) قوة الدفع الرئيسية للطلب الكلي والمحفز الرئيسي لنمو العرض الكلي.

- حسين مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من خلال زيادة مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 42.5% بنهاية الخطة مقابل 25.5% في بدايتها .
- زيادة الصادرات السلعية بمعدل نمو سنوي قدرة 8% في المتوسط خلال فترة الخطة.
- مواصلة تطوير هيكل الصادرات السلعية لصالح الصادرات الصناعية، لتمثل نحو 90.7 % من إجمالي الصادرات السلعية، بعد أن تحقق معدل نمو متوسطه السنوي 8.7%.
- توفير الواردات اللازمة لمقابلة الطلب المتنامي عليها، خاصة تلك المتعلقة بالعملية الإنتاجية من السلع الوسيطة والرأسمالية.
- خفض معدل البطالة إلى 2.5 % بنهاية الخطة مقابل 3.1% في بدايتها .
- تحقيق معدل تضخم منخفض يصل إلى 2.5% سنويا، وذلك من خلال التنسيق المستمر بين السياستين المالية والنقدية.

- ونظراً لأن الخطة المنظورية الثالثة (2001-2010) لازالت في طور التنفيذ، فإنه من الصعوبة بمكان رصد أدائها كاملاً، إلا أنه يمكن تحديد ملامح هذا الأداء من خلال رصد إنجازات المرحلة الأولى من تلك الخطة، وهى فترة خطة التنمية الثامنة (2001-2005) كما يلي:

- سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الثامنة نمواً حقيقياً قدره 4.5% في المتوسط، مدعوما بقوى الطلب المحلي والصادرات، حيث بلغ معدل نمو الاستهلاك الخاص والعام نحو 6.6% و 10.2% على التوالي، في حين بلغ معدل نمو الاستثمار العام 3.9% وشهد الاستثمار الخاص نموا سالبا بلغ – 1%، أما الصادرات من السلع والخدمات فقد حققت معدل نمو بلغ 5.2%.
- نتيجة لتوجه ماليزيا نحو بناء الاقتصاد القائم على المعرفة، فقد حدث تحسن ملحوظ في إنتاجية وكفاءة الاقتصاد الماليزي، حيث زادت مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في نمو الناتج المحلي الإجمالي من نحو 24% خلال فترة الخطة السابعة (1996- 2000) إلى نحو 29% خلال فترة الخطة الثامنة (2001- 2005). وفي نفس الوقت ارتفعت مساهمة عنصر العمل إلى نحو 33.2% مقابل 30.8% في الخطة السابعة.

- بلغ المعدل السنوي للتضخم خلال الفترة 2001 – 2005 نحو 1.8%.كما بلغ معدل البطالة 3.5% من قوة العمل.
- شهد حجم التجارة الخارجية لماليزيا خلال فترة 2001 – 2005 توسعا بواقع 7.2% سنويا، حيث ارتفع من ذ مليار رنجت في عام 2000 إلى 967.8 مليار رنجت في عام 2005، كما ازداد فائض الميزان التجاري بنسبة 61.4% خلال الفترة. وقد كان للصادرات التي نمت بمعدل سنوي قدره 7.4% وبلغ حجمها 533.8 مليار رنجت في عام 2005 دور كبير في ذلك. ونتيجة لهذا الأداء التصديري، فقد تبوأت ماليزيا المركز الثامن عشر على مستوى العالم من حيث حجم الصادرات.

- نمت صادرات السلع الصناعية بمعدل سنوي متوسط قدره 6.2%. واحتفظت الصادرات من السلع الكهربائية والالكترونية بالنصيب الأكبر من جملة الصادرات، حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي الصادرات 72.5% في عام 2000 و 65.8% في عامٍ 2005.
- حقق ميزان المدفوعات أداءً جيداً خلال الفترة 2001-2005، حيث سجل الحساب الجاري أعلى فائض له بلغ نحو 77.8 مليار رنجت في عام 2005 وذلك نتيجة للفوائض الكبيرة المتحققة في حساب السلع المنظورة والتحسن الذي طرأ على حساب الخدمات.

استراتيجية التصنيع الماليزية

- تكثفت عمليات التنمية الصناعية خلال حقبة سبعينات القرن الماضي، من خلال تشجيع الصناعات التصديرية كثيفة العمالة في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة، حيث أصبح قطاع الصناعة التحويلية قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وخلال النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي، تم التركيز على مجموعة من الصناعات الثقيلة لتوسيع وتعميق القاعدة الصناعية للبلاد، حيث تم إنشاء صناعِات الحديد والصلب والاسمنت، كما تم إطلاق مشروع السيارة القومية. وبدءا من منتصف الثمانينات وضعت الحكومة الخطة الصناعية الرئيسية الأولى التي غطت الفترة 1986-1995، وركزت على نوعين من الصناعات:
  - الصناعات التصديرية التي لا تعتمد على موارد محلية.
  - الصناعات التي تستند إلى قاعدة الموارد المحلية.

- كذلك تم تشجيع الصناعات الصغيرة وإعطاؤها المزيد من الحوافزِ لكي تتجه نحو الأنشطة التصديرية، وتم تشجيع القطاع الخاص لكي يلعب دورا أكبر في عمليات التصنيع والتصدير. ومع بداية حقبة تسعينات القرن الماضي بدأ التركيز على الصناعات ذات المحتوى التقني المتقدم، لكي يصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية، من خلال توجهه إلى الصناعات والأنشطة التي تولد قيما مضافة عالية. وبدأ الاهتمام ينصب على البحوث والتطوير، حيث كان الأداء ضعيفا في هذا المجال، وقد نتج من هذه السياسة التشجيعية قيام بعض الشركات الدولية بإنشاء مراكز بحوث وتطوير خاصة بها في ماليزيا، أهمها شركات دولية مثل: موتورولا وشارب. وقد أدت هذه السياسات إلى حدوث توسع ملموس في صناعة المكونات والأجزاء التي تستخدمها تلك الشركات.

- ويمكن تلخيص محصلة جهود التنمية الصناعية في بعض المؤشرات، ومنها: أن نصيب الصناعة التحويلية في بنية الاقتصاد الماليزي قد تطورت بشكل هائل خلال الفترة الممتدة من نهاية خمسينات القرن الماضي حتى منتصف التسعينات منه، حيث ارتفع نصيب القيمة المضافة المتولدة في قطاع الصناعة التحويلية إلى جملة الناتج المحلي الإجمالي من 6.3% في عام 1958 إلى 33% في عام 1995، وازداد النصيب النسبي للعمالة الموظفة في قطاع الصناعة التحويلية من 6.4% في عام 1958 إلى 25.5% في عام 1995. وفي موازاة مع هذا النمو المتسارع في قطاع الصناعة التحويلية، ارتفع نصيب الصادرات الصناعية من جملة الصادرات من 12% في عام 1970 إلى 80% في عام 1995، وبصفة أخص تطور نصيب الآلات الكهربائية والمكونات الإلكترونية من 8.5% إلى نحو 88% من جملة الصادرات الصناعية.

- وفي عام 1996، صاغت ماليزيا مشروع الطريق السريع لتقنية الوسائط المتعددة، ليكون بمثابة محرك إضافي لعمليات النمو ومساندا لعمليات التنمية الصناعية عالية التقنية.
- وتم تحديد عشرة فروع للصناعات عالية التقنية لتطويرها، على النحو التالي:
  - صناعة أشباه الموصلات
  - المعدات الطبية والعلمية.
  - التقنية الحيوية.
  - الألياف الضوئية.

- تقنية الأتمتة .
- صناعة المواد الحديثة.
- صناعة البرمجيات.
- الصناعات الفضائية.
- صناعة الطاقة الجديدة.
- صناعة الإلكترو- ضوئيات.

- ويهدف مشروع الوسائط المتعددة إلى خلق بيئة متكاملة، تمتلك جميع العناصر الضرورية التي تؤهلها لأن تكون بيئة استقبال عالمية في مجال تقنية الوسائط المتعددة. ومن المخطط أنه بحلول عام 2020، سوف تكون (12) مدينة ماليزية متصلة بالطريق السريع العالمي للمعلومات ومرتبطة بالمدن الذكية الأخرى في العالم. كذلك تخطط ماليزيا أنٍ تعمل نحو (500) شركة عالمية من شركات تقنية المعلومات انطلاقا من ماليزيا، مستقدمة معها "الكوادر التقنية" المميزة في مجال أنشطة "البحوث والتطوير".

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- باستقراء التجربة الماليزية في مجال اجتذاب الاستثمارٍات الأجنبية المباشرة، فإنه يلاحظ أنها تعد من أكثر التجارب نجاحا في استخدام الحوافز لاستقطاب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لصناعات وقطاعات مختارة، كما أنها تتسم بالديناميكية والمرونة، حيث تم بصورة مستمرة تعديل هياكل وطبيعة الحوافز المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ضوء متطلبات وأهداف التنمية الوطنية، فانتقلت وجهة الحوافز من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيع الاستثمارات المتجهة نحو مجالات وقطاعات محددة، كالقطاعات الصناعية عالية التقنية وكذلك الصناعات التصديرية.

- كما تم الربط بين الحوافز ومساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية مهارات قوة العمل الماليزية وترقية التقنيات المستخدمة بما يعزز من قدرات ماليزيا التنافسيةٍ. ومن أهم سمات نظام حوافز الاستثمارات الأجنبية المعمول به حالياً في ماليزيا تغطيته بصورة تفصيلية وتمييزية للعديد من قطاعات النشاط الاقتصادي (الصناعية، الزراعية، السياحية، الفنادق والخدمات)، فضلاً عن تغطيته لمجالات التدريب واستخدام الوسائط المتعددة والتقنيات المتطورة، كما تغطي حوافز الاستثمار مجالات البحث والتطوير، وأنشطة حماية البيئة.

- وتنقسم الحوافز التي تمنحها ماليزيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نوعين رئيسيين يتمثل أحدهما في منح إعفاء جزئي أو كلي من ضريبة الدخل يستمر لفترة محددة، ويتمثل الثاني في إعفاءات من الضرائب غير المباشرة ومنها ضريبة الواردات ورسوم الإنتاج.

ويمكن استعراض أمثلة لأهم الحوافز الاستثمارية القطاعية فيما يلي:

- **الحوافز الرئيسية في قطاع الصناعات التحويلية:** تتمتع الشركات المستثمرة في قطاع الصناعات التحويلية بالحوافز المقدمة لكل من الوضع الريادي أو إعفاء من ضريبة الاستثمار، وتشمل حوافز الوضع الريادي إعفاءا جزئيا أو كاملاً من ضريبة الدخل لفترة زمنية محددة، أما الإعفاء من ضريبة الاستثمار فيكون على رأس المال المستثمر الذي تم إنفاقه منذ بداية إنشاء المشروع. وفيما يلي بعض من أنواع الحوافز المقدمة للشركات الصناعية:

- **حوافز الشركات التي تستخدم تقنيات عالية:** ويقصد بها الشركات المستثمرة في مجال التقنيات الجديدة المطورة، وتمنح هذه الاستثمارات إما حوافز الوضع الريادي المتمثلة في إعفاء كامل (100%) من ضريبة الدخل يستمر لمدة خمس سنوات أو منحها ضريبة إعفاء من الاستثمار يعادل 60% من إنفاقها الرأسمالي لمدة خمس سنوات.

- **الحوافز الاستثمارية للمشاريع الاستراتيجية:** ويقصد بها تلك الاستثمارات ذات الأهمية الوطنية، مثل الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (الصناعات الثقيلة)، التي تستخدم تقنيات عالية ولها أثر كبير على الاقتصاد الوطني. وتمنح مثل هذه المشاريع حوافز الوضع الريادي، بحصولها على إعفاء كامل لمدة عشر سنوات من الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة، أو إعفاء الاستثمار لمدة خمس سنوات لما يعادل 100% من إنفاقها الرأسمالي.

- **الحوافز المتعلقة بتقوية الروابط الصناعية:** وتُستهدف بها الشركات التي تكون لها روابط أمامية و/أو خلفية مع الصناعات المحلية القائمة، وتمنح هذه الشركات إعفاءا كاملاً (100%) من الدخل الخاضع للضريبة لمدة خمس سنوات، أو إعفاء من ضريبة الاستثمار لمدة خمس سنوات لما يعادل 60% من إنفاقها الرأسمالي.
- **الحوافز المقدمة لصناعة الآلات والمعدات:** وتقدم للشركات المنتجة لأنواع معينة من المعدات والآلات أو أجزاء من الآلاتِ المستخدمة في بعض الصناعات. وتمنح هذه الشركات إعفاءا ضريبيا يصل إلى 100% من الدخل الخاضع للضريبة لمدة عشر سنوات، أو إعفاء من ضريبة الاستثمار يصل إلى 100% من نفقاتها الرأسمالية ولمدة خمس سنوات.

- **إعفاءات إعادة التشغيل:** وتمنح للشركات التي تقوم بتوسيع طاقاتها الإنتاجية وتحديث مرافق إنتاجها وتتكلف مقابل ذلك نفقات إضافية. ويتم منح هذه الحوافز في شكل إعفاء من ضريبة الاستثمار لمدة خمس سنوات لما يعادل 60% من نفقاتها الرأسمالية.

- **حوافز الاستثمار في قطاع السياحة:** وتهدف هذه الحوافز إلى تشجيع الاستثمار في مختلف أنشطة السياحة ومجالاتها، ومنها: بناء الفنادق، معسكرات العطلات ومشروعات الاستجمام الجماعية التي تتسع لأكثر من 3000 شخص. وتمنح هذه المشروعات حوافز الوضع الريادي: متمثلة في إعفاء (70%) من دخلها الخاضع للضريبة لمدة خمس سنوات، أو إعفاء من ضريبة الاستثمار لمدة خمس سنوات لما يعادل 60% من إنفاقها الرأسمالي. كما تمنح للمشروعات السياحية حوافز أخرى، تتمثل في الخصم المزدوج لنفقات الترويج الخارجي كنفقات تنظيم المؤتمرات العالمية والمعارض التجارية.

- **حوافز البحوث والتطوير**: تمنح للشركات التي تقوم بعمل تصاميم جديدة أو تطور تصميمات قائمة، وتعتمد الحوافز المقدمة لشركات البحث والتطوير على علاقتها بالجهات المستفيدة من خدماتها. فإذا ما كانت الجهة المستفيدة غير تابعة لشركة البحث والتطوير يعفى (70%) من أرباح الشركة من ضريبة الأرباح لمدة خمس سنوات أو تعفى من ضريبة الاستثمار لفترة مماثلة. أما شركات البحوث والتطوير التي تمنح خدماتها لشركات تابعة لها، فتمنح إعفاءا من ضريبة الاستثمار قدره 50% من نفقاتها الرأسمالية لمدة عشر سنوات. وبالنسبة للشركات التي تقوم بنشاطات بحثية وتطويرية داخل منشآتها، فإنه يمكنها الحصول على إعفاء قدره 50% من ضريبة الاستثمار على إنفاقها الرأسمالي لمدة خمس سنوات.

- **حوافز التدريب:** وتهدف إلى تشجيع وتنمية القوى البشرية، وتستهدف الشركات التي تقوم بإنشاء معاهد تدريب مهنية وفنية، وتمنح هذه الشركات إعفاءا من ضريبة الاستثمار على النفقات الرأسمالية تصل حتى 100% لمدة عشر سنوات. كما يمكن للشركات التي تنفق في مجال بناء مجمعات تهدف إلى توسيع التدريب الفني والمهني لمنتسبيها الحصول على نحو 10% إعفاء من ضريبة الاستثمار، وتمنح كذلك إعفاءات ضريبية على نفقاتها على المعدات التعليمية والتدريبية وعلى النفقات ذات الطبيعة التعليمية التي تدفعها لجهات خارجية.

- **حوافز تقنية المعلومات والاتصالات:** وتتضمن حوافز لتطوير البرمجيات باستحداث برمجيات جديدة في مجال الكومبيوتر، أو إجراء تعديلات أساسية على البرامج القائمة. وتمنح هذه الأنشطة ميزة الوضع الريادي، وإعفاء ضريبي خاص بزيادة قيمة الصادرات الماليزية، وحوافز أخرى متعلقة بالإنفاق الرأسمالي، بالإضافة لعدد من الحوافز الاستثمارية الأخرى مثل الحوافز المطبقة في مجال صناعة السفن والنقل، والخدمات المتعلقة بالصناعات التحويلية.

- **حوافز الوسائط المتعددة في الممر العظيم**: وبموجبها تمنح الشركات العاملة في إنتاج وتوزيع وتشغيل منتجات الوسائط المتعددة وخدماتها داخل منطقة الممر العظيم [وهو عبارة عن منطقة ممتدة لمساحة (270) ميل مربع (9×30 ميل) تتوفر فيها بيئة محفزة لنشاط الشركات] حوافز تتمثل في إعفاء (70%) من الدخل من الضريبية وإعفاء (100%) من نفقاتها الرأسمالية من ضريبة الاستثمار. كذلك يمكن أن تنال هذه الشركات حوافز لأنشطة البحوث والتطوير بالإضافة إلى بعض الحوافز غير المالية.

استراتيجية التصنيع الماليزية

- تكثفت عمليات التنمية الصناعية خلال حقبة سبعينات القرن الماضي، من خلال تشجيع الصناعات التصديرية كثيفة العمالة في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة، حيث أصبح قطاع الصناعة التحويلية قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وخلال النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي، تم التركيز على مجموعة من الصناعات الثقيلة لتوسيع وتعميق القاعدة الصناعية للبلاد، حيث تم إنشاء صناعِات الحديد والصلب والاسمنت، كما تم إطلاق مشروع السيارة القومية. وبدءا من منتصف الثمانينات وضعت الحكومة الخطة الصناعية الرئيسية الأولى التي غطت الفترة 1986-1995، وركزت على نوعين من الصناعات:
  - الصناعات التصديرية التي لا تعتمد على موارد محلية.
  - الصناعات التي تستند إلى قاعدة الموارد المحلية.

مُلاحظات ختامية

دور القطاع العام:

- استراتيجية مكمل ومسهل لجهود التنمية بالإضافة إلى دورها التقليدي في تهيئة البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.
- تطوير خطط على المدى الطويل والمتوسط والقصير تسعى لتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- مسؤولية إدارة الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياحي والاقتصادي والمالي.
- تعزيز تحرير الاقتصاد وخلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص.

- رسم اتجاهات واستراتيجيات جديدة للنمو .
- الحكم الصالح وشراكة مع القطاع الخاص واتحادات الصناعة والمنظمات غير الحكومية وإشراك المواطنين.

دور القطاع العام

- توفير ديناميكية في قيادة الاقتصاد
- محرك للنمو
- تحسين الكفاءة والإنتاجية من أجل خلق قطاع خاص ذو تنافسية عالية.
- إشراك المستثمرين الأجانب في شراكة مفيدة للطرفين.
- المشروع في البحث والتطوير والأنشطة الابتكارية لخلق الثروة.
- تطوير خطط على المدى الطويل والمتوسط والقصير للسعي لتحقيق الأهداف الوطنية.

عوامل نجاح التجربة الماليزية

- يمكن تلخيص أهم العوامل الجوهرية التي ساعدت على نجاح التجربة التنموية الماليزية في النقاط التالية:
  - المناخ السياسي لدولة ماليزيا، الذي يتسم بالاستقرار ووضوح السياسات والتوجهات الحكومية.
  - اعتماد مبدأ التشاور الديمقراطي في عملية اتخاذ القرارات.
  - انتهاج سياسة واضحة ضد التسلح النووي، مما ساعد ماليزيا على توجيه مواردها نحو التنمية بشكل اساسي، بدلاً من الإنفاق على التسلح وبناء الجيوش.

- تخصيص نسبة ملموسة من الإنفاق الحكومي لمشروعات البنية الأساسية، باعتبارها السبيل الرئيسي لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع المعدلات ومستدام على المدى الطويل.
- انتهاج استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان الدولة الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان، مع تبني كافة البرامج والسياسات الهادفة إلى رفع المستوى المهاري والحرفي للقوى العاملة الوطنية، وتحقيق المواءمة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل.

- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان، سواء كانوا من المواطنين أو الوافدين.
- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد المحلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، في ضوء نمو الوعي الادخاري بصورة كبيرة لدى المواطنين.
- تعامل ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني، خاصة في مجال نقل وتوطين التقنية واستنباطها.

- امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية لتنمية اقتصادها الوطني حتى عام 2020، ظل تنفيذها يتم بصورة مرحلية ومتدرجة من خلال خطط منظورية وخطط خماسية متتابعة ومتكاملة.
- الحرص على تحقيق درجة عالية من التنوع والتكامل في البنية الصناعية، وشمولها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الاستهلاكية، الوسيطة، الرأسمالية).
- تبني مبدأ "ماليزيا كشراكة" الذي ساهم في إيجاد تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى.

- إدارة حكومية رفيعة المستوى تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع وطموحاته، مستعينة بفكرة المجالس الاقتصادية والوزارات المتخصصة لإنجاز أهداف محددة وفق اعتمادات مالية مضمونة، وفي هذا الإطار حددت كل جهة حكومية ميثاق شرف لها تلتزم به أمام كافة أفراد المجتمع.